تنبيهات الحافظ ابن حجر على أوهام المتكلمين في رجال الكتب الستة

ذ. محمد بن العابدين رستم
عضو الرابطة فرع بني ملال

مقدمة

لأهل العلم بالحديث عناية فائقة بالكتب الستة [1] التي اشتهر ذكرها، وطار صيتها، حتى صارت دواوين الإسلام، ومادة الأحكام، وينابيع الكلم النبوية، وموارد المسائل الفقهية، ومصادر الأدلة الاستنباطية. وظهرت هذه العناية التامة، فيما وضع هؤلاء العلماء على هذه الكتب من تآليف جمة في شرح متونها، وبيان مشكل أسانيدها، والتعريف برجالها، وذكر مراتبهم في العلم، ومنازلهم في الرواية والسماع، والتنبيه على طبقاتهم في التعديل والتجريح...

1- تطور دراسات رجال الكتب الستة

كان العلماء قبل المائة السادسة يفردون رجال بعض الكتب الستة بالتصنيف، فيؤلف الواحد منهم في رجال «صحيح البخاري» أو في رجال «صحيح مسلم» أو قد يجمع بين رجالهما في تصنيف واحد، فحصل من ذلك تآليف مفردة نذكر منها :

(1) الكتب الستة هي : صحيح البخاري، وصحيح مسلم، وسنن أبي داود، وسنن النسائي، وسنن الترمذي، وسنن ابن ماجة. هذا اصطلاح أكثر أهل العلم. وهناك اصطلاح آخر يرى فيه أصحابه أن سادس الكتب، وهو الموطأ للإمام مالك، وعليه جمهور أهل المغرب، وابن الأثير من أهل المشرق، واصطلاح ثالث يجعل السادس سنن الدارمي، واصطلاح المتأخرين على زيادة ما يلتحق بالكتب الستة من أجزاء ورسائل لمؤلفيها.

1. أسامي من روى عنهم محمد بن اسماعيل البخاري من مشايخه الذين ذكرهم في جامعه الصحيح على حروف المعجم للحافظ أبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (ت 365 هـ)، وقد طبع بتحقيق عامر صبري العراقي.

2. وللحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت 385 هـ) أربعة كتب في هذا المعنى وهي :

أ – أسماء الصحابة التي اتفق فيها البخاري ومسلم، وما انفرد به كل منهما [2].

ب – رجال البخاري ومسلم [3].

ت – ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم، ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم، وقد طبع بتحقيق : بوران الضناوي وكمال يوسف الحوت سنة 1406 هـ.

جـ – ذكر قوم ممن أخرج لهم البخاري ومسلم في صحيحيهما، وضعفهم النسائي في كتاب الضعفاء.

3- الهداية والارشاد في معرفة أهل الثقة والسداد الذين أخرج لهم البخاري في جامعه للإمام أبي نصر أحمد بن محمد بن الحسين الكلاباذي (ت 398 هـ) وقد طبع بتحقيق عبد الله الليثي، سنة 1407هـ.

4- تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم، للحاكم أبي عبد الله النيسابوري (ت 405 هـ) وقد طبع بتحقيق كمال يوسف الحوت سنة 1407 هـ.

5- التعريف بمن ذكر في موطأ مالك بن أنس من الرجال والنساء لابن الحذاء أبي عبد الله محمد يحيى الأندلسي (ت 416 هـ) [5].

6- رجال صحيح مسلم، لأبي بكر أحمد بن علي بن منجويه الأصفهاني (ت 428هـ)، وقد طبع بتحقيق عبد الله الليثي سنة 1407 هـ.

7- التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح، لأبي الوليد

(2) انظر : تاريخ التراث العربي (ج 1 ص 202)، الهيئة المصرية العامة للكتاب لسنة 1977 م.

(3) انظر : المصدر السابق .

(4) انظر : المصدر السابق.

(5) وهو مخطوط بخزانة القرويين بفاس برقم : 69.

سليمان بن خلف الباجي الأندلسي (ت 474 هـ)، وقد طبع بتحقيق أحمد لبزار سنة 1411 هـ.

8- ولأبي علي الحسين بن محمد الجياني الأندلسي (ت 498 هـ) «تسمية شيوخ أبي داود» (6) و«رجال سنن النسائي» (7).

9- الجمع بين رجال الصحيحين، لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي (ت 507هـ).

10- المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النبل للحافظ أبي القاسم علي ابن الحسن بن عساكر الدمشقي (ت 571 هـ) وقد طبع.

وأول من جمع رجال الكتب الستة في كتاب الحافظ الإمام عبد الغني بْن عبد الواحد المقدسي الجماعيلي (ت 600) في مصنفه الحافل الكبير : «الكمال في أسماء الرجال» و«هو كتاب نفيس كثير الفائدة» (9)، ومن أجل المصنفات في معرفة حملة الآثار وضعا، وأعظم المؤلفات في بصائر ذوي الألباب وقعا » (10). ويظهر من تتبع مصادر «الكمال» الكثيرة فضله الكبير على المؤلفات اللاحقة، التي اتخذته أساسا بنت عليه... فإن الحافظ عبد الغني نثر معلومات المكتبة الحديثية خلال تراجم كتابه، وكان يمتلك حق رواية الكثير من الكتب النفيسة التي اقتبس منها في «الكمال»، وقد أفاد من رحلته الى مصر ولقائه بالحافظ السلفي فائدة عظيمة، لأن السلفي حوى كنوزا هائلة من كتب العلم... فسمع منه الحافظ عبد الغني المقدسي العديد من المصنفات» (11).

(6) انظر : فهرسة ابن خير (ص 190) تحقيق : محمد فؤاد منصور، دار الكتب العلمية بيروت 1419هـ.

(7) انظر : شجرة النور الزكية (ج1 /ص 123) دار الفكر.

(8) وقد طبع.

(9) انظر : تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي (ج 1 /ص 48) تحقيق : د. بشار عواد معروف - مؤسسة الرسالة - 1406 هـ

(10) انظر : تهذيب التهذيب (ج1 / ص 5) دار إحياء التراث العربي 1413 هـ.

(11) انظر : بحوث في تاريخ السنة المشرفة (ص 170)، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة - 1415هـ وأفاد الدكتور أكرم ضياء العمري أن نسخة ملفقة من الكمال وصلت إلينا توجد أصولها مخطوطة في الظاهرية، ودار الكتب المصرية، وبرلين.

ولقد اعتنى كل من جاء بعد عبد الغني المقدسي بكتابه، فتناولوه بالتهذيب والاستدراك والتنقيح، ومن هؤلاء الحافظ جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبدالرحمن المزي (ت 742 هـ) الذي أصل «كتاب الحافظ المقدسي وهذبه، وأضاف إليه أيضا ما يتم مقاصده، ويستوفي فوائده من ضبط الأسماء والكنى والبلدان ونحوها من التراجم واستيفاء شيوخ الراوي وتلامذته الرواة عنه، وسماه «تهذيب الكمال في أسماء الرجال» [12].

ولقد نوه غير واحد بتهذيب الحافظ المزي، فهذا الحافظ الذهبي (ت 748 هـ) يترجم للمزي، ويطنب في مدحه ويقول «وإليه المنتهى في معرفة الرجال وطبقاتهم ومن نظر في كتابه تهذيب الكمال علم محله من الحفظ، فما رأيت مثله، ولا رأى هو مثل نفسه أعني في معناه، ينطوي على دين وسلامة باطن... وكل أحد يحتاج الى تهذيب الكمال» [13].

وقال الحافظ ابن حجر (ت 852 هـ) فيه «فهو الذي وفق بين اسم الكتاب ومسماه، وألف بين لفظه ومعناه» [14].

بيد أن عناية العلماء تتابعت على تهذيب الحافظ المزي اختصارا واستدراكا وإكمالا، فكان من ذلك جملة من التآليف نذكر من بينها :

1- تذهيب التهذيب «للحافظ الذهبي الذي اختصر فيه كتاب المزي، ثم لما وجده قد طال واتسع اختصره في «الكاشف في أسماء رجال الكتب الستة» [15].

2- «إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال»، للإمام الحافظ علاء الدين أبو عبد الله مغلطاي الحنفي (ت 762 هـ) الذي «تناول فيه رجال تهذيب الكمال، فقدم روايات أخرى في تراجمهم لا نجد كثيرا منها في تهذيب الكمال، وذلك لاعتماده على مصادر كثيرة بعضها مفقود... لذلك فإنه جدير بالنشر العلمي في أقرب وقت للحاجة إليه [16].

---

(12) انظر تقديم : عبد الفتاح أبو غدة للخلاصة للخزرجي ص 7، دار البشائر الإسلامية 1411 هـ.

(13) انظر : المعجم المختصر للذهبي (ص 199 و 200) دار الكتب العلمية بيروت 1413 هـ.

(14) انظر : تهذيب التهذيب (ج 1/ ص5).

(15) وقد طبع الكاشف عدة مرات.

(16) انظر : بحوث في تاريخ السنة المشرفة ص 178 وص 180، وأفاد الدكتور أكرم ضياء العمري أن من كتاب مغلطاي نسخا خطية في الأزهر واستانبول ودار الكتب المصرية.

3- «التكميل في الجرح والتعديل، ومعرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل»، للحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير (ت 774 هـ)، وهو صهر المزي وتلميذه، وقد جمع في هذا الكتاب بين تهذيب الكمال»، و«ميزان الاعتدال» للإمام الذهبي [17].

4- «إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال «للحافظ الإمام سراج الدين أبي علي عمر بن علي بن الملقن (ت 804 هـ)، وهو كتاب اختصر فيه ابن الملقن «تهذيب الكمال» مع التذييل عليه من رجال ستة كتب هي : مسند أحمد، وصحيح ابن خزيمة، وصحيح ابن حبان، والمستدرك للحاكم، والسنن للدارقطني، والسنن للبيهقي [18].

5- «اختصار تهذيب الكمال» للإمام عماد الدين أبي بكر بن أبي المجد السعدي الدمشقي ثم المصري الحنبلي (ت 804 هـ)، قال الحافظ ابن حجر في ترجمته «سمع من المزي والذهبي وغيرهما ... وله اختصار تهذيب الكمال... اجتمعت به، وأعجبني سمته وانجماعه، وملازمته للعبادة» [19].

6- لباب التهذيب للإمام المؤرخ تقي الدين أبي بكر بن أحمد بن محمد المعروف بابن قاضي شهبة الدمشقي الشافعي (ت 851 هـ) [20].

7- تهذيب التهذيب للحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الأصل، ثم المصري المولد والمنشأ والدار والوفاة.

2- منهج الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب

بين الحافظ ابن حجر السبب الذي من أجله تصدى لتهذيب التهذيب فقال « ... فإن كتاب الكمال في أسماء الرجال» الذي ألفه المقدسي، وهذبه الحافظ المزي من أجل المصنفات في معرفة حملة الآثار وضعا ... ولا سيما التهذيب فهو الذي وفق بين الكتاب ومسماه... بيد أنه أطال وأطاب، ولكن قصرت الهمم عن تحصيله لطوله، فاقتصر بعض الناس على الكشف من «الكاشف» الذي اختصره منه الحافظ أبو عبد

---

(17) انظر : ذيل أبي المحاسن الحسيني على تذكرة الحفاظ ص 58 دار إحياء التراث العربي.

(18) انظر : لحظ الألحاظ لابن فهد ص 200 دار إحياء التراث العربي.

(19) انظر : إنباء الغمر بأبناء العمر ج 1 / ص 32، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الثانية 1406 هـ.

(20) انظر : شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ج7 ص 269.

الله الذهبي...، هذا وفي «التـهـذيب» عـدد من الأسـمـاء لم يعـرف الشـيـخ بشـيء من أحوالهم، بل لا يزيد على قوله : روى عن فلان، روى عنه فلان، أخرج له فلان، وهذا لا يروي الغلة، ولا يشفي العلة» [21].

وواضح من كلام الحافظ ابن حجر، أن الباعث له على تهذيب كتاب المزي أمران : طول الكتاب وسعة القول فيه، وإخلاله في التعريف ببعض التراجم.

ومضى الحافظ ابن حجر يتحدث عن طريقته في تهذيب التهذيب فقال : «فاستخرت الله تعالى في اختصار «التهذيب» على طريقة أرجو الله أن تكون مستقيمة وهو أني اقتصر على ما يفيد الجرح والتعديل خاصة، وأحذف منه ما أطال به الكتاب من الأحاديث التي يخرجها من مروياته العالية من الموافقات والإبدال... ثم إن الشيخ رحمه الله قصد استيعاب شيوخ صاحب الترجمة، واستيعاب الرواة عنه... وحصل من ذلك على الأكثر، لكنه شيء لا سبيل الى استيعابه ولا حصره...

فاقتصرت من شيوخ الرجل، ومن الرواة عنه إذا كان مكثرا على الأشهر والأحفظ والمعروف... ولا أعدل عن ذلك إلا لمصلحة... وأحذف كثيرا من أثناء الترجمة إذا كان الكلام المحذوف لا يدل على توثيق ولا تجريح، وربما أوردت بعض كلام الأصل بالمعنى... وربما زدت ألفاظا يسيرة في أثناء كلامه... وأحذف كثيرا من الخلاف في وفاة الرجل... ولا أحذف من رجال «التهذيب» أحدا، بل ربما زدت فيهم من هو على شرطه» [22].

ويظهر من هذا البيان الناصع، أن من مقاصد الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب»، مراعاة أمرين اثنين :

الأول : الاختصار، والاقتصار على ما هو بموضوع الكتاب أليق، وبالغرض الذي قصد بوضعه أشكل، وذلك هو الجرح والتعديل ؛

الثاني: الاستدراك، والتنبيه على الفوات، الذي في الكتاب أدخل، وهو به أمثل.

ومن أجل الوصول الى هذين الأمرين، حذف الحافظ ابن حجر من تهذيبه ثلاثة فصول :

---

(21) انظر : تهذيب التهذيب ج 1/ص5، وقد تصرفت في النقل.
(22) انظر : تهذيب التهذيب ج 1/ص5 و 6.

الأول : في شروط الأئمة الستة، والثاني في السيرة النبوية، والثالث : في الحث على الرواية من الثقات [23]. كما ألحق الحافظ ابن حجر في الكتاب ما التقطه من «تهذيب التهذيب» للحافظ الذهبي، وهو داخل في شرط الكتاب [24].

ومن عادة الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» أن يبدأ الترجمة بذكر الرموز الدالة على من أخرج له من أصحاب الكتب الستة [25]، ثم يبادر الحافظ الى التعريف بالراوي، فيذكر نسبه وكنيته ونسبته، ثم شيوخه، ثم الرواة عنه، على النحو الذي شرحه في مقدمة الكتاب، وذلك بالاقتصار على الأهم والأفيد، ويسوق الحافظ ذلك مراعيا قدم رواية الراوي عن الشيخ، وتقدم رواية الراوي عنه، ثم يذكر أقوال أئمة الجرح والتعديل في الراوي، ويختم عادة بذكر تاريخ وفاته.

3- منزلة تهذيب التهذيب بين كتب الجرح والتعديل

شغل الحافظ ابن حجر نفسه بتهذيب «التهذيب»، ففرغ منه سنة 807 هـ [26] فخرج الكتاب، وقد استوى جامعا لمقاصد الأصل، مستدركا عليه ما ليس فيه، فدعا ذلك الحافظ الى الرضا عنه، وحمد الله تعالى على ما هدي إليه، يقول السخاوي (ت 902 هـ) «وقد سمعته – يعني ابن حجر – يقول : لست راضيا عن شيء من تصانيفي، لأني علقتها في ابتداء الأمر، ثم لم يتهيأ لي من يحررها معي سوى «شرح البخاري» و«مقدمته» و«المشتبه» و«التهذيب»... [27].

وتظهر منزلة تهذيب التهذيب في أن مؤلفه تصدى له، بعد أن تمرس في الرجال وخبرهم، ومارس كلام أهل العلم فيهم [28]، ووقف على أصول الكتب التي وقف عليها المقدسي والمزي ومغلطاي، فنقل منها، ونقح عليها، واجتهد برأيه، فعدل وجرح، ووثق

---

(23) انظر : تهذيب التهذيب ج 1/ص8.

(24) انظر : المصدر السابق.

(25) هذه الرموز هي : (ع) للستة، و(4) للأربعة)، .(خ) للبخاري و (م) لمسلم، (د) لأبي داود، و (ت) للترمذي و (س) للنسائي، و (ق) لابن ماجة، و (خت) للبخاري في التعاليق، و (بخ) له في الأدب المفرد ..... وانظر بقية الرموز في التهذيب (ج 1/ ص7).

(26) انظر : الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الاسلام ابن حجر للسخاوي ج 1 / لوحة 268، مصورتين عن النسخة الخطية المحفوظة برقم 1500 بالخزانة الحسنية بالرباط.

(27) انظر الجواهر والدرر ج 1/لوحة 259 و 260.

(28) يفهم من إحالة الحافظ في التهذيب ج 2/ ص 58 ، على لسان الميزان أنه ألف اللسان قبل التهذيب، فخبر بذلك أقوال النقاد، ومارس خلافهم في التعديل والتجريح.

ووهن، لأنه من أهل الاستقراء التام في نقد الرجال، وله ذوق أهل الفن، وتفنن أهل هذا الشأن، ولقد حكى تلميذه الأثير إليه السخاوي أنه شرب ماء زمزم لينال درجة الحافظ الذهبي في الحفظ والاتقان، وسعة الاطلاع على أحوال الرجال، وشدة الاستحضار لأخبارهم ومراتبهم في العلم [29].

ثم إن هذه الأحكام التي توصل إليها الحافظ في «تهذيب التهذيب»، و«تقريب التهذيب» [30]، هي «خلاصة جهود أئمة حفاظ : عبد الغني المقدسي، والمزي، والذهبي، ومغلطاي، وابن حجر في مرحلتين : التهذيب، ثم التقريب، وهؤلاء أئمة متأخرون، جمعوا ما عند سابقيهم باستيفاء، ولم يأت بعدهم من يدانيهم، وبهم ختمت مرحلة تجميع الأقوال في الرجال، فلا جديد بعدئذ [31].

وعكف المتأخرون على كتب الحافظ ابن حجر في الرجال، وخاصة تهذيب التهذيب، يقول جلال الدين السيوطي (ت 911 هـ)، «... والذي أقوله أن المحدثين عيال الآن في الرجال وغيرها من فنون الحديث على أربعة : المزي والذهبي والعراقي وابن حجر» [32].

ومن عناية المتأخرين بتهذيب التهذيب، إقبالهم على نسخه وكتابته، فلقد ذكر الحافظ ابن حجر في ترجمة حَمَّاد بن عبد الرحيم الماردیني الحنفي (ت 819 هـ)، أنه

---

(29) انظر : الاعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ للسخاوي ص 76، دار الكتاب العربي بلا تاريخ، ويرى السيوطي أن الحافظ ابن حجر بلغ درجة الامام الذهبي، وزاد عليها، وانظر : طبقات الحفاظ ص 547 تحقيق : علي محمد عمر، مكتبة وهبة مصر 1415هـ.

(30) وهذا الكتاب عجيب الوضع، مبتكر الترتيب، بديع الأحكام، مختصر لطيف بحيث يترجم الحافظ فيه للراوي في سطر، ويحكم عليه بأصح ما ذكر فيه، وهو مع ذلك يحتاج للتقريب ص 36 وما بعدها. طبعة دار الرشيد، سوريا 1412 هـ.

(31) انظر :تقديم محمد عوامة للتقريب ص 36.

(32) انظر : ذيل السيوطي على تذكرة الحفاظ ص 348 دار إحياء التراث العربي. ويرى د. فاروق حمادة أن هذه الكلمة مازالت صحيحة حتى يومنا هذا : فهؤلاء الأربعة مازالوا مدخلا ضروريا للحديث النبوي وعلومه، وخاصة الإمامين : الذهبي وابن حجر، وانظر : تطور دراسات السنة النبوية، ونهضتها المعاصرة وآفاقها ص 42. دار إحياء العلوم بيروت ودار الثقافة البيضاء 1412 هـ.

ولقد سعى شيخنا د. فاروق حمادة ليكون مشرفا على دراسات متعلقة بهؤلاء الأئمة الأربعة، فمما حصل له من ذلك:

1- الحافظ ابن حجر وجهوده في الجرح والتعديل للأستاذ الحسين آيت سعيد.
2- الحافظ الذهبي وجهوده في الجرح والتعديل للأستاذ عبد العزيز فارح.
3- الحافظ المزي ومدرسته في الجرح والتعديل : للأستاذ : محمد مشان.

لمحبته في الحديث وأهله، كتب كثيراً من تصانيفه، كتغليق التغليق وتهذيب التهذيب، ولسان الميزان[33].

واختص تهذيب التهذيب بمزية النقد لأقوال المتكلمين في الرجال، وبيان ما اشتمل عليه كلامهم من أوهام وأغلاط، وتحرير القول الصحيح في ذلك، وهذا المعنى هو الذي قصدنا إليه من هذه الدراسة.

4- أوهام المتكلمين في الرجال من تهذيب التهذيب

معرفة تاريخ حملة العلم النبوي فن عظيم الموقع في الدين، وعلم كثير النفع في التمييز بين صحيح الأخبار من سقيمها، ومتصلها من منقطعها ومسندها من معضلها، وفي هذا المعنى يقول الحافظ السخاوي «تواريخ الرواة والوفيات... فن عظيم الوقع في الدين، قديم النفع به للمسلمين، لا يستغنى عنه، ولا يعتنى بأهم منه، خصوصا ما هو القصد الأعظم منه، وهو البحث عن الرواة، والفحص عن أحوالهم في ابتدائهم، وحالهم واستقبالهم، لأن الأحكام الاعتقادية، والمسائل الفقهية مأخوذة من كلام الهادي من الضلالة، والمبصر من العمى والجهالة، والنقلة لذلك هم الوسائط بيننا وبينه، والروابط في تحقيق ما أوجبه وسنه، فكان التعريف بهم من الواجبات، والتشريف بتراجمهم من المهمات، ولذا قام به في القديم والحديث أهل الحديث، بل نجوم الهدى، ورجوم العدى، ووضعوا التاريخ المشتمل على ما ذكرناه، مع ضمهم له الضبط لوقت كل من السماع، وقدوم المحدث البلد الفلاني في رحلة الطالب... ليختبروا بذلك من جهلوا حاله في الصدق والعدالة... وكذا يتبين به ما في السند من انقطاع، أو فصل، أو تدليس، أو إرسال ظاهر، أو خفي...»[34].

وما زال أهل الحديث يلهجون بهذا العلم، ويضعون فيه الكتب، ويرغبون فيه طلاب العلم النبوي، ويعظمون من شأنه، حتى قال الإمام علي ابن المديني (ت 234 هـ) «التفقه في معاني الحديث نصف العلم، ومعرفة الرجال نصف العلم»[35].

---

(33) انظر : المجمع المؤسس للمعجم المفهرس ص 466 تحقيق : محمد شكور امرير المياديني مؤسسة الرسالة 1417هـ.

(34) انظر : فتح المغيث شرح ألفية الحديث ج 3/ص 236، تعليق : الشيخ صلاح محمد محمد عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت . 1417هـ.

(35) انظر : السير للإمام الذهبي ج 11/ص47. مؤسسة الرسالة.

وأمعن أهل الحديث في البحث في هذا العلم، فتكلموا فيما قد يتطرق الى المتصدي له من أوهام في ضبط الأسماء الملتبسة، ومعرفة الرجال الذين يتفقون في الاسم والنسبة والكنية، أو في إثبات وصف للراوي غير معروف به، أو في توثيق ضعيف أو تضعيف ثقة، أو غير ذلك، كل ذلك حسبة للأجر، وذبّاً عن الشرع، ودفعاً للزيف.

ولقد كان الحافظ ابن حجر من هؤلاء الذين نصبوا أنفسهم لهذا الأمر، وذلك اقتضى منه حين شرع في تهذيب كتاب المزي - أن ينبه على الأوهام الواقعة في كلام أهل العلم في رجال الكتب الستة.

5- أسباب الوهم وموجباته

يمكن حصر أسباب وهم المتكلمين في رجال الكتب الستة، بعد تتبع الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب»، وسبر صنيعه فيه واستقرائه - على هذا النحو :

1- **تصحيف اسم الراوي** : ولما كان هذا السبب فاشيا في كلام المشتغلين بتراجم الرجال، حذر منه أهل الحديث، ونفروا منه، وعدوه من أشد أنواع التصحيف [36]، وشرحوا الباعث عليه، والموجب له، وهو قلة الضبط، وتغير الحفظ، وتطرق النسيان والغفلة، ولم يقنع أهل الحديث ببيان موجبات التصحيف، وبادروا الى ترغيب طلاب العلم في حفظ ما يلتبس من الأسماء حفظا متينا، وعدم التجاسر على إعمال القياس في ذلك، يقول أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الله النجيرمي اللغوي «أولى الأشياء بالضبط أسماء الناس، لأنه شيء لا يدخله القياس، ولا قبله شيء يدل عليه، ولا بعده شيء يدل عليه» [37].

ومما نبه عليه الحافظ من تصحيف أسماء رجال الكتب الستة : قوله عند ترجمة المسور بن رفاعة بن أبي مالك القرظي [38] «وذكره ابن حزم في المحلى في كتاب

---

(36) ولذلك قال علي ابن المديني : "أشد التصحيف، التصحيف في أسماء الرجال".

(37) انظر : الالماع إلى معرفة الرواية وتقييد السماع ص 154 تحقيق : السيد أحمد صقر، الطبعة الثانية، دار التراث القاهرة والمكتبة العتيقة تونس، وأدب الإملاء والاستملاء للسمعاني ص 172 تحقيق : ماكس فايسفاير، الطبعة الأولى 1401هـ.

(38) قال الحافظ في التقريب ص 532 : "المسور بن رفاعة بن أبي مالك القرظي، مقبول من الرابعة، مات سنة ثمان وثلاثين - يعني ومائة - "قلت : أخرج له البخاري في الأدب المفرد، ومالك في مسنده وانظر : الخلاصة للخزرجي ص 377.

الرضـاع، لكن وقع عنده «المسـتـورد» بزيادة مـثناة قـبل الواو، ودال فـي آخـره، وهـو تصحيف، نبه عليه شيخ شيوخنا القطب الحلبي» [39].

ومنه قوله عند ترجمة الحارث بن عمرو بن الحارث السهمي الباهلي أبو سفينة [40] «الصـواب أن كنيتـه أبو مـسـقـبـة [41]، كـذلك هو عند الحـاكم في المـسـتـدرك، وفي الطبقـات لخليـفـة، وذكر مغلطاي أنه قـرأه بخط الصـريفـيني كذلك، وقـال إن صـاحب الكمال صحفه» [42].

2- تحريف الكلام المنـقـول عن أهل العلم : وذلك يوقـع في الوهـم، ومن الأمـثلة التي يسوقها الحافظ ابن حجر في هذا الباب : قوله عند ترجمة الحسن بن أبي الحسناء أبو سهل البصري القواس [43]، قلت : وقـال العجلي : بصـري ثقـة، وذكره ابن حبـان في الثقات، وقـال الأزدي «منكر الحديث»، وفرق الذهبي فيما قرأت بخطه في الميـزان بين القواس، وبين الذي ذكره الأزدي وقـال : إن القواس قديم، والظـاهر أنهمـا واحد، وسـبب الاشـتـبـاه أن الأزدي قـال : روى عنه شـريك، فـحـرفـه الذهـبي فـقـال : روى عن شريك، وظن أنه لهذا متأخر الطبقة» [44].

3. اعـتـقـاد الرجل واحـدا وهمـا اثنان : فـعند ترجـمـة زياد بن سليم – ويقـال ابن سليمـان ويقال : ابن سلمـى العبدي اليماني أبو أمامة المعروف بزياد الأعـجم، ويقال إنه زياد سـيـمين كـوش [45]، قـال الحـافظ ابن حـجـر «والذي يظهـر لي بعـد التـأمل الطويل أنه آخر غيـر زياد الأعجم الشـاعر، فـإنّي ما وجدت أحـدا من المؤرخـين ولا ممن ذكر من طبقات الشعراء ذكر أن اسم والد الأعجم سيمين كوش، ولا أنه لقبه، بل

---

(39) انظر : تهذيب التهذيب ج 5/ص 442.

(40) صحابي، له حديث واحد، أخرج له البخاري في الأدب المفرد وأبوداود والنسائي انظر : الإصابة في تمييز الصحابة ج 1/ص 681، تحقيق : عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية بيروت. الطبعة الأولى 1415هـ.

(41) قال الحافظ في ضبطه : "بفتح الميم وسكون المهلة، وفتح القاف والموحدة"، انظر : التقريب ص 147.

(42) انظر : تهذيب التهذيب ج 1/ص 414.

(43) صدوق من السابعة، اخرج له البخاري في جزء القراءةخلف الامام انظر : التقريب ص 160.

(44) انظر : تهذيب التهذيب ج 1/ص485.

(45) بكسر المهملة والميم بينهما مثناة، وبعد الميم أخرى، ثم نون ساكنة، وكاف مضمومة، وواو ساكنة، ثم معجمة وانظر : تهذيب التهذيب ج /2 ص217. وقد أخرج له أبو داود والترمذي وابن ماجة وقال الحافظ فيه : مقبول وانظر : تقريب التهذيب ص 219.

أطبقوا على أنه ابن سليم أو أسلم، أو سليمان، أو سلمى... وقدم البصرة وسكن خراسان، ومدح وهجا، ولا ذكر أحد منهم أنه روى الحديث، وإنما نقلت عنه حكايات فمنهم : خليفة بن خياط، والمدائني، ومحمد بن سلام الجمحي، وأبو محمد بن قتيبة، والمبرد، والهيثم بن عدي، وابن دريد، والجاحظ، ودعبل، وابن المعتز، والزبيدي، وأبو سعيد السكري، ومحمد بن حبيب، ومن المتأخرين ابن عساكر في تاريخه الكبير...

وأما أهل الحديث، فلم يذكر أحد منهم في ترجمة زياد الذي روى عنه طاوس أنه الشاعر ولا أنه من عبد القيس... ولا سكن خراسان، بل أطبقوا على أنه اليماني وأنه سيمين كوش... وذكروا أنه روى حديثا واحدا وهو المخرج في هذه الكتب... فمنهم رأسهم : البخاري وتبعه مسلم وابن أبي حاتم وابن حبان في ثقات التابعين...» [46].

4- اعتقاد الرجل اثنين وهو واحد : وهذا السبب الموجب للوهم كثير في كلام المتكلمين على رجال الكتب الستة، وتصدى الحافظ ابن حجر في تهذيبه لبيانه، فمن ذلك عند ترجمة حرملة مولى أسامة بن زيد [47]، نقل الحافظ كلام المزي في أن أبا حاتم الرازي فرَّق بين مولى أسامة ومولى زيد بن ثابت، ثم قال «وكذا صنع ابن حبان في الثقات، وجعلهما ابن سعد والكلاباذي وغيرهما واحدا وهو الأشبه» [48].

ويرى الحافظ ابن حجر أن الوقوع في هذا الوهم والذي قبله، يؤدي الى التناقض، وإثبات الشيء وعكسه، ففي ترجمة لقيط بن صبرة أبو رزين العقيلي [49]، ذكر الحافظ أن ابن عبد البر حكى عن قوم أن لقيط بن صبرة غير لقيط بن عامر قال «وليس بشيء»، ثم قال : «قلت : تناقض في هذا المزي، فجعلهما هنا واحدا، وفي الأطراف اثنين، وقد جعلهما ابن معين واحدا، وقال : ما يعرف لقيط غير أبي رزين...» [50].

---

(46) انظر : تهذيب التهذيب ج 2/ص 217

(47) صدوق، أخرج له البخاري وانظر : التقريب ص 156.

(48) انظر : تهذيب التهذيب ج 1 ص462، وانظر أمثلة أخرى لهذا الوهم في : ج 1/ص 351 و ج 2/ص9 وج 2/ص37 وج 3//ص330 و ج 3//ص338 339 و ج 3//ص90 و ج 8/ص398 و ج 10/ص 32 من طبعة دار الفكر لسنة 1404هـ.

(49) لقيط بن صبرة - بفتح المهملة وكسر الموحدة، صحابي أخرج له البخاري في الأدب المفرد وأصحاب السنن الأربعة، انظر : الإصابة ج 5/ص507. وتقريب التهذيب ص 464.

(50) انظر : تهذيب التهذيب ج 4/ص606.

5- عدم الاهتداء الى الرجل، ومجانبة الصواب في تعيينه : وذلك نشأ عن قلة الاطلاع، واستعمال الظن والتخمين، ومن أمثلة هذا السبب في الوهم : ما أورده الحافظ ابن حجر في ترجمة محمد بن علي بن ميمون الرقي العطار [51]، قال «قلت وذكر النباتي [52] في ذيل الكامل عن إسحاق الفروي محمد بن علي العطار روى عنه المظفر بن سهل، ذكره الدارقطني في إسناد مجهول، ثم جوز النّباتي أنه الرقيّ، لكونه من طبقته، وأيد ذلك ابن أبي حاتم، ذكر الرقي، وأن أباه أبا حاتم روى عنه، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا، وليس كما ظن النّباتي، فإن الرقي إمام حافظ ثقة كما ترى بخلاف شيخ المظفر» [53].

6- متابعة من سبق من أهل العلم على الوهم وتقليده في ذلك. ففي ترجمة عبد الله ابن عمر النميري [54]، نقل الحافظ ابن حجر عن المزي قوله أن صاحب الكمال خلط ترجمته بترجمة عبد الله بن عمر بن غانم، وأن أبا حاتم وغير واحد قد فرق بينهما، ثم قال الحافظ «تبع عبد الغني في ذلك أبا نصر الكلاباذي وأبا إسحاق الحبّال، وكذا زعم أبو الوليد الباجي في كتابه رجال البخاري وغيرهم، والصواب التفرقة بينهما» [55].

7- النقل من نسخ سقيمة، وترك التنبيه على ما ورد في النسخ الصحيحة : وذلك موهم أن ليس يوجد إلا ما وقف عليه الواهم، ومن أمثلته : أن المزي قال عند ترجمة أسيد بن المتشمس التميمي [56] «روى له ابن ماجة هذا الحديث الواحد، ووقع عنده : أسيد بن المنتشر وهو وهم، فتعقبه الحافظ فقال «قلت : هذا وقع في بعض النسخ دون بعض، وفي كثير منها ابن المتشمس على الصواب» [57].

---

(51) ثقة من الحادية عشرة، أخرج له النسائي، انظر : التقريب ص497.

(52) هو الحافظ الناقد أبو العباس أحمد بن محمد بن مفرج الأموي مولاهم الأندلسي النباتي ابن الرومية المتوفى سنة 637هـ انظر ترجمته في : تذكرة الحفاظ ج 4/ ص 1425 - 1426.

(53) انظر : تهذيب التهذيب ج 5/ ص 229 وأيضا ج 1/ص516.

(54) قال الحافظ في التقريب ص 315 : "صدوق ربما اخطأ" أخرج له البخاري.

(55) انظر : تهذيب التهذيب ج 3/ص 216.

(56) المتشمس : بضم الميم وفتح المثناة والمعجمة، وتشديد الميم المكسورة قال الحافظ فيه : "ثقة" وأخرج له الجماعة ابن ماجة، انظر : التقريب ص 112.

(57) انظر : تهذيب اتهذيب ج 1/ص 220.

8- التـصرف في كـلام المنقـول عنه : وذلك باقـتطاع طرف من كـلام المنقـول عنه، ونسبته الى غيره، ومن أمثلته : أن المزي قال في ترجمة موسى بن أنس الأنصاري [58] «ذكـره ابن سـعـد في الطبـقـة الثـانيـة من أهل البـصـرة، وقـال : كـان ثقـة قليل الحديث، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال غيره : مات بعد أخيه النضر بن أنس» فقال الحافظ معترضا «بل هو قول ابن حبان متصلا بكلامه في تاريخ الثقات من غير فصل» [59].

6- تصنيف الأوهام :

يمكن تصنيف الأوهام المستخرجة من تهذيب التهذيب، تبعا لموضوعها على هذا النحو :

1- أوهام في ترجمة الرجل : وتشتمل على ما يلي :

أ - أوهام في تعيين اسم الرجل : ومن أمثلته : ما ذكره المزي في ترجمة الأغر أبي مسلم المدني [60]، فإنه قال «وزعم قوم أنه أبو عبد الله سلمان الأغر وهو وهم»، فعلق الحافظ على كلامه قائلا «قلت : منهم : عبد الغني بن سعيد وسبقه الطبراني، وزاد الوهم وهما، فزعم أن اِسم الأغر مسلم، وكنيته أبو عبد الله، فأخطأ، فإن الأغر الذي يكنى أبا عبد الله اسمه سلمان لا مسلم، وتفرد بالرواية عنه أهل المدينة، وأما هذا فإنما روى عنه أهل الكوفة»، وكأنه اشتبه على الطبراني بمسلم المدني، شيخ للشعبي، فإنه يروي أيضا عن أبي هريرة، لكنه لا يلقب بالأغر، وأما أبو مسلم هذا فالأغر اسمه لا لقبه» [61].

ب - أوهام في تعيين كنيته ونسبه : فمن الأول : أن المزي كنى - تبعا لصاحب الكمال - زياد بن رباح [62] بأبي رباح، فتعقبه الحافظ فقال : «لم يذكر أحد ممن ألف في الكنى أنه أبا رباح، وإنما قالوا كنيته أبو قيس، وقد وقع مكنيا بها في صحيح مسلم في كتاب المغازي، وبذلك كناه البخاري ومسلم، وابن أبي حاتم،

---

(58) ثقة من الرابعة أخرج له الجماعة أصحاب الكتب الستة، انظر : التقريب ص 549.
(59) انظر : تهذيب التهذيب ج 5/ص 558.
(60) ثقة : أخرج له البخاري في الأدب المفرد، ومسلم والأربعة، وانظر : التقريب ص 219.
(61) انظر : تهذيب التهذيب ج 4/ص 231.
(62) ثقة : أخرج له مسلم والنسائي وابن ماجة، انظر : التقريب ص 219.

والنسائي، وأبو أحمد والدارقطني وابن حبان... وكل من سمّينا من الأئمة حاشا مسلما، وإنما كنى بأبي رباح، زياد بن رباح المذكور بعد هذه الترجمة، وكان هذا سبب وقوع الوهم من صاحب الكمال» [63].

ومن الثاني : ذكر المزي – تبعا لصاحب الكمال – في نسبة ادريس الأموي أنه إدريس بن صبيح، ثم نقل عن ابن عدي أنه قال «إنما هو ادريس بن يزيد الأودي»، فقال الحافظ «وقول ابن عدي أصوب» [65].

ت – أوهام في نسبة الرواة الى المدن والقبائل : ومن الأمثلة على ذلك، أن ابن الحذاء ذكر في رجال الموطأ أن أبي بن كعب [66]، سكن البصرة، فلذلك فهو معدود في أهلها، فقال الحافظ ابن حجر «وما أظنه إلا وهما» [67].

ومن أمثلته أيضا : أن عمرو بن علي زعم أن أجلح بن عبد الله الكندي [68] من بجيلة فتعقبه الحافظ بقوله «قلت : ليس هو من بجيلة» [69].

جـ – أوهام في تاريخ وفاة الراوي : وتنبيهات الحافظ ابن حجر على ذلك كثيرة [70]، ونسوق منها مثالا واحدا من ترجمة عبد الرحمان بن حسان بن ثابت [71]، فقد نقل المزي عن خليفة بن خياط أن عبد الرحمن مات سنة 104 هـ، ثم نقل عن ابن عساكر أنه قال «لا أراه محفوظا»، ثم حكى أن ترجمة أبيه أنه مات عن ثمان وأربعين سنة، فقال الحافظ ابن حجر «وبقدر سنه جزم ابن حبان ولكن فيه نظر لأنه كان في زمن أبيه رجلا... فلا يستقيم تاريخ وفاته في هذه السنة، إلا على تقدير أن يكون عاش أكثر من ثمانية وأربعين، وفي أربع ومائة أرخه ابن جرير الطبري وابن قانع، وابن

---

(63) انظر تهذيب التهذيب ج 2/ص 214 و215.

(64) ثقة : أخرج له الستة، وانظر : التقريب ص 97.

(65) انظر : تهذيب التهذيب ج 1/ص 126.

(66) من فضلاء الصحابة،أخرج له الستة، انظر : التقريب ص 96.

(67) انظر : تهذيب التهذيب ج 1/ص 122.

(68) صدوق شيعي، خرج له البخاري في الأدب المفرد، والأربعة، انظر : التقريب ص 96.

(69) انظر : تهذيب التهذيب ج 1/ص 123.

(70) انظر أمثلة أخرى في : تهذيب التهذيب (ج 1/ص 21 و22)، و(ج/1/ص451 و452)، و(ج/3/ص 39 و40) و(ج3/ص130 و131) من طبعة دار الفكر 1404هـ.

(71) ذكره ابن حبان في ثقات التابعين، أخرج له ابن ماجة، انظر : التقريب ص 339.

حبان، وذكره ابن منده في الصحابة... وابن فتحون في ذيل الاستيعاب، فإن ثبت ما ذكروه يكون مات وله ثمان وتسعون» (72).

2- أوهام في حديث الراوي : وتشتمل على ما يلي :

أ- أوهام في تعيين شيوخ الراوي : من ذلك أن ابن حبان ذكر في «الثقات» إبراهيم بن يزيد النخعي الفقيه (73)، وقيد مولده سنة 50 هـ، وقال : سمع من المغيرة وأنس، فتصدى الحافظ ابن حجر لبيان ما في كلام ابن حبان من الوهم فقال «وهذا عجب من ابن حبان، يذكر أنه سمع من المغيرة، وأن مولده سنة 50 هـ، ويذكر في الصحابة أن المغيرة مات سنة 50 هـ فكيف يسمع منه ؟ !» (74).

ب - أوهام في تعيين الرواة عن الراوي : ومن الأمثلة على ذلك : ما وقع للمزي من إثبات رواية عبد الرحمن بن أبي الموالي عن عبد الرحمن بن أبي عمرة الأنصاري (75)، قال الحافظ ابن حجر «وما ادعاه المؤلف من أن عبد الرحمن بن أبي الموالي روى عنه ليس بشيء، وإنما روى عن ابن أخيه سأذكره بعد» (76).

ت - أوهام في المقدار الذي أخطأ فيه الراوي من الحديث : من ذلك أن العقيلي قال في ترجمة أيوب بن منصور الكوفي (77) «في حديثه وهم»، فتعقبه الحافظ قائلا «إنما هو حديث واحد أخطأ في إسناده رواه عن علي بن مسهر عن هشام، عن أبيه عن عائشة، والصواب عن مسعر عن قتادة عن زرارة عن أبي هريرة، ومتنه «تجاوز لأمتي ما حدثت به أنفسها» (78).

جـ - أوهام في نسبة الحديث الى الراوي، وليس يعرف به : ومن الأمثلة على ذلك: ما ورد في ترجمة عباد بن راشد البزّار (79)، عند ابن حبان، إذ قال «كان ممن يأتي

---

(72) انظر : تهذيب التهذيب (ج3/ ص353 و354).
(73) ثقة إلا أنه يرسل كثيرا، أخرج له الستة. انظر : التقريب ص 95.
(74) انظر : تهذيب التهذيب (ج1/ ص116).
(75) أخرج له الستة : انظر : التقريب ص 347.
(76) انظر : تهذيب التهذيب (ج3/ ص403). وأمثلة أخرى في التهذيب (ج1/ص93-94) و(ج1/ ص375) و(ج7/ ص172) طبعة دار الفكر.
(77) صدوق يهم أخرج له أبو داود انظر : التقريب ص 119.
(78) انظر : تهذيب التهذيب (ج1/ ص260).
(79) صدوق له أوهام أخرج له البخاري وأبو داود والنسائي وابن ماجة انظر : التقريب ص/ 29.

بالمناكير عن أقوام مشاهير... وهو الذي روى عن الحسن قال حدثني سبعة من الصحابة منهم عبد الله بن عمر، وعبد الله بن عمرو، وأبو هريرة وغيرهم، في نهي رسول الله ﷺ عن الحجامة يوم السبت...» [80] قال الحافظ ابن حجر «يشير الى حديث المناهي، وليس هو من رواية عباد بن راشد، إنما هو من رواية عباد بن كثير فهذا عندي من أوهام ابن حبان» [81].

حـ - أوهام في متن حديث الراوي : من ذلك أن يعقوب بن سفيان الفسوي أخرج في تاريخه بسنده عن أبي الطفيل عامر بن واثلة الليثي [82] قال : كنت يوم بدر غلاما قد شددت عليّ الإزار، وأنقل اللحم من السهل الى الجبل»، قال الحافظ بعد أن ساق الحديث «لي فيه وهم في لفظة واحدة وهي قوله يوم بدر والصواب يوم حنين» [83].

د - أوهام في ترك التنبيه على أن حديث الراوي عند أحد الأئمة الستة : من ذلك قول الحافظ ابن حجر عند ترجمة زيد بن حارثة أبي أسامة [84] : «اقتصر المؤلف في ترجمته على أن النسائي وابن ماجة رويا له فقط، وقد ثبت حديثه في صحيح مسلم من طريق سليمان بن المغيرة عن ثابت عن أنس في قصة تزويج النبي صلى الله عليه وسلم بزينب بنت جحش وفيه قال زيد : رأيتها عظمت في صدري حتى ما أستطيع أن أنظر إليها...» [85].

ر - أوهام في ذكر رجال ليس لهم رواية في الكتب الستة وما يلحق بها : ومن الأمثلة التي وردت في تهذيب التهذيب : عند ترجمة جميع جد الوليد ابن عبد الله الزهري، فلقد أشار المزي الى أن أبا داود أخرج له، فقال الحافظ ابن حجر «هذه الترجمة من الأوهام التي لم ينبه عليها المزي، بل تبع فيها صاحب الكمال، وليس لجميع هذا رواية في سنن أبي داود، وإنما فيه عن الوليد بن عبد الله بن جميع : حدثتني جدتي عن أم ورقة، وهكذا في أكثر الطرق المروية في المعجم الكبير : حدثني جدي، والظاهر أنه تصحيف للمخالفة، وقد مشى الذهبي على هذا الوهم، فقرأت بخطه في كتاب الميزان «جميع لا يدرى من هو» [86].

---

(80) انظر المجروحين لابن حبان ج2/ص 163 تحقيق : محمود ابراهيم زايد، دار الوعي سوريا 1402هـ.
(81) انظر : تهذيب التهذيب ج3/ص64.
(82) صحابي، أخرج له الستة انظر : التقريب ص 288.
(83) انظر : تهذيب التهذيب ج3/ ص 58.
(84) صحابي، أخرج له النسائي وابن ماجة انظر : التقريب ص 222.
(85) انظر : التهذيب ج 2/ص 235.
(86) انظر : تهذيب التهذيب ج1/ ص 391.

وقد يمعن المزي في ذكر أقوام، وردت أسماؤهم في متون الأحاديث، وليسوا على شرطه في إيراد تراجمهم، من ذلك ذكره لزيد بن حدير الأسدي الكوفي، في رجال البخاري، قال الحافظ ابن حجر «وليس لهذا الرجل رواية في الكتب الستة ولا غيرها من تواليف أربابها، حتى يذكره في رجالهم، ولو التزم ذلك لاستدركنا عليه جماعة لم يذكرهم، ولا سيما في صحيح البخاري، ثم إنه بعد أن ذكر هذا الرجل الذي ليست له رواية، لم يعرف بشيء من حاله، سوى ما وقع في «الجامع»، فذكره والحالة هذه وعدم ذكره سواء» (87).

وقد يتعجب الحافظ ابن حجر من مسارعة المزي الى ادعاء أن الرجل قد أخرج له البخاري، ويكون الحال بخلاف ذلك، ومن هذا الباب : قول المزي إن البخاري قد أخرج لكعب الأحبار (88)، لما روى البخاري من حديث الزهري : عن حميد بن عبد الرحمن، أنه سمع معاوية يحدث رهطا من قريش بالمدينة وذكر كعب الأحبار فقال : إن كان لمن أصدق هؤلاء المحدثين الذين يحدثون عن أهل الكتاب، وإن كنا مع ذلك لنبلو عليه الكذب «قال الحافظ «قلت : هذا جميع ما له في البخاري، وليست هذه الرواية عنه، فالعجب من المؤلف، كيف يرقم له رقم البخاري معتمدا على هذه القصة، وفي ذلك نظر...» (89).

ز - **مخالفة الأولى في الإشارة الى حديث الراوي :** ومن الأمثلة في هذا الباب : قول المزي إن البخاري أخرج لمحمد بن الحسن بن هلال القرشي (90). مقرونا بغيره، قال الحافظ «ما له فيه سوى حديث واحد، ذكره عقب إسناد آخر، اجتمعا في شيخ شيخه، ولا يقال لمثل هذا مقرونا اصطلاحا» (91).

3- أوهام في الجرح والتعديل، وبيان مراتب الرواة :

كان لابد للحافظ ابن حجر أن يتتبع أوهام المتكلمين في رجال الكتب الستة من جهة الجرح والتعديل، ذلك لأن غاية كتابه ومقصوده، تحقيق القول في هذه الجهة،

---

(87) انظر : تهذيب التهذيب ج2/ ص 237.

(88) ثقة مخضرم، له في مسلم رواية لأبي هريرة عنه، وأخرج له أبو داود والترميذي والنسائي وابن ماجة في التفسير انظر : التقريب : ص 461.

(89) انظر : تهذيب التهذيب ج4/ص595.

(90) أخرج له البخاري والترميذي وهو صدوق فيه لين، انظر : التقريب ص 474.

(91) انظر : تهذيب التهذيب ج5/ص79.

وتحرير الخلاف الواقع فيها، ليصفو في الراوي قول يؤخذ به، ويعول عليه في تحديد الطبقة، وتعيين الدرجة، وتصحيح حديثه أو تضعيفه.

ومما نبه عليه الحافظ ابن حجر – في هذا الباب – من أوهام :

1. **إثبات الصحبة** : ذلك أنه قد يبادر المترجم الى إثبات الصحبة لرجل ويورد ترجمته في طبقات الصحابة، فتثبت له العدالة، ويكون ذلك – عند البحث خطأ من الرأي يسارع الحافظ ابن حجر الى كشف الوهم فيه، وبيان الداعي إليه، ومن أمثلته: ما ذكره في ترجمة أبي البداح بن عاصم الأنصاري [92]، من أن ابن عبد البر حكى أن له صحبة، قال «وهو غلط تعقبناه عليه» [93].

وقد ينشأ التناقض لمثبت الصحبة، فيدعيها لرجل في موضع، وينفيها عنه في موضع آخر، فيكون ذلك من أوهامه، ومن أمثلة هذا الضرب : ما ذكره الحافظ في ترجمة حابس بن سعد الطائي [94] قال «ذكره الذهبي في الميزان»، ومن شرطه أن لا يذكر فيه أحدا من الصحابة، لكن قال : يقال له صحبة، وجزم في «الكاشف» [95] بأن له صحبة، ولم يحمّر اسمه في تجريد الصحابة [96]، وشرطه أن من كان تابعيا حمّره، فتناقض فيه، ويغلب على الظن أن ليس له صحبة، وإنما ذكروه في الصحابة على قاعدتهم فيمن له إدراك والله الموفق» [97].

2- **نقل الجرح** : فقد يكون الجرح في رجل غير مقصود، فينقله الجارح على أنه قصد به الراوي الذي يبحث عن حاله، فيزل في ذلك، ويسم الراوي الذي بين يديه بميسم يثبت عليه عاره أبد الدهر وممن وقع له ذلك ابن الجوزي فقد نقل في ترجمة صخر بن عبد الله المدلجي [98] أن ابن عدي وابن حبان اتهماه بالوضع، قال

---

(92) ثقة، اخرج له أصحاب السنن الأربعة، انظر : التقريب ص 621.

(93) انظر : تهذيب التهذيب ج6/ص297، وما ذكره الحافظ عن ابن عبد البر في الاستيعاب في معرفة الصحاب ج4/ص1608، تحقيق : علي محمد البجاوي دار الجيل، بيروت 1412هـ. ولقد ذكر الحافظ ابن حجر أبا البداح في القسم الرابع من الاصابة ج7 / ص41، وهو القسم المختلف في صحبتهم، وأورد فيه مقالة ابن عبد البر، وتعقبها.

(94) أخرج له ابن ماجة، انظر : التقريب ص 144.

(95) يعني الذهبي في كتابه الكاشف.

(96) أي لم يعلم على اسمه بالحمرة.

(97) انظر : تهذيب التهذيب ج1/ص400.

(98) مقبول، أخرج له الترمذي، انظر : التقريب ص 275.

الحافظ ابن حجر «ووهم في ذلك عليهما، وإنما ذكرا ذلك في صخر بن عبد الله الحاجبي، وقد أوضحته في «لسان الميزان بشواهده» (99).

ولقد صرح الحافظ ابن حجر أن مرد هذا الوهم في الجملة، التباس راو بآخر، ففي ترجمة عباد بن عباد الأزدي (100)، قال : «أورد ابن الجوزي في الموضوعات حديث أنس إذا بلغ العبد أربعين سنة من طريق عباد هذا، فنسبه الى الوضع، وأفحش القول فيه، فوهم وهما شنيعا، فإنه التبس عليه براوٍ آخر، وقد تعقبت كلامه في الخصال المكفرة» (101).

3. جرح الراوي : ومن أنواع الجروح التي ردها الحافظ ابن حجر، وعدها من الأوهام:

أ - تجهيل الراوي : ومن أمثلته ما ذكره في ترجمة عبد الرحمن بن عبد الله الغافقي الأندلسي (102) بعد أن حكى عن ابن معين قوله فيه «لا أعرفه»، قال : «قلت هذا الذي ذكر ابن عدي قاله في ترجمة عبد الرحمن بن آدم عقب قول ابن معين في كل منهما «لا أعرفه»، وأقره المؤلف عليه، وهو لا يتمشى في كل الأحوال، فرب رجل لم يعرفه ابن معين بالثقة والعدالة، وعرفه غيره، فضلا عن معرفة العين، لا ما نع من هذا، وهذا الرجل قد عرفه ابن يونس وإليه المرجع في معرفة أهل مصر والمغرب، وقد ذكره ابن خلفون في الثقات» (103).

ب - تضعيف الراوي : ومن أمثلته ما ذكره في ترجمة خالد بن عبد الله الطحان الواسطي (104)، قال «ووقع في «التمهيد» لابن عبد البر في ترجمة يحيى بن سعيد في الكلام على حديث البياضي في النهي عن الجهر بالقرآن بالليل، رواه خالد الطحان عن مطرف عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي نحوه، وقال : تفرد به خالد وهو

(99) انظر : تهذيب التهذيب ج2/ص545.

(100) ثقة ربما وهم، أخرج له الستة، انظر : التقريب ص 290.

(101) انظر : تهذيب التهذيب ج3/ص66.

(102) هو أمير الأندلس روى عن ابن عمر، قتلته الروم بالأندلس سنة 115هـ. أخرج له أبو داود وابن ماجة، انظر ترجمته في : تاريخ ابن الفرضي ص210. تحقيق : د. روحية السويفي، دار الكتب العلمية، بيروت 1417هـ، والتقريب ص345.

(103) انظر : تهذيب التهذيب ج3 / ص387، ويشير الحافظ إلى قول ابن عدي :"اذا لم يعرف ابن معين الرجل، فهو مجهول، ولا يعتمد على معرفة غيره".

(104) ثقة ثبت، أخرج له الستة، انظر : التقريب ص 189.

ضعيف، وإسناده كله مما لا يحتج به»، قلت «وهي مجازفة ضعيفة، فإن الكل ثقات إلا الحارث، فليس فيهم ممن لا يحتج به غيره» [105].

ويرى الحافظ ابن حجر أن السبب الذي يرد به جرح الجارح، عدم أهليته لهذا الشأن، أو تعنته وتشدده في النقد، فمن الأول : قوله عند ترجمة أحمد بن شبيب بن سعيد الحبطي البصري [106]، «قال أبو الفتح الأزدي : منكر الحديث غير مرضي»، قلت : لم يلتفت أحد الى هذا القول، بل الأزدي غير مرضي» [107].

ومن الثاني : قوله عند ترجمة مروان بن محمد الأسدي الدمشقي [108] : «... وضعفه أبو محمد بن حزم فأخطأ، لأنا لا نعلم له سلفا في تضعيفه إلا ابن قانع، وقول ابن قانع غير مقنع» [109].

ت – ذكر الراوي بجرح لم يثبت عليه : ومن أمثلته ما ذكره في ترجمة فليح – بالتصغير – بن سليمان المدني [110] نقلا عن مظفر بن مدرك قال : كانوا يرون أنه يتناول رجال الزهري ثم نقل عن أبي داود أن هذا خطأ، والصواب «يتناول رجال مالك»، ثم قال الحافظ «وقال ابن القطان : أصعب ما رمي به ما روي عن يحيى بن معين عن أبي كامل قال «كنا نتهمه لأنه كان يتناول أصحاب النبي ﷺ كذا ذكر هذا، وهكذا ابن قطان في كتاب «البيان» له، وهو من التصحيف الشنيع الذي وقع له، والصواب ما تقدم، ثم رأيته مثل ما نقل ابن القطان في «رجال البخاري» للباجي، فالوهم منه [111].

4- **وصف حال الرجل في الثقة والعدالة** : من ذلك أن المزي ذكر تخريج ابن ماجة لحديث واحد لعثمان بن يحيى [112] عن عبد الوهاب بن الضحاك عن إسماعيل بن عياش عن محمد قال «وعبد الوهاب منكر الحديث جدا، وقد تابعه المسيب بن واضح،

---

(105) انظر : تهذيب التهذيب ج2/ ص62 و63.
(106) صدوق، أخرج له البخاري، وأبو داود في الناسخ والمنسوخ والنسائي، انظر : التقريب ص 80.
(107) انظر : تهذيب التهذيب ج1/ ص27.
(108) ثقة، أخرج له مسلم وأصحاب السنن الأربعة، انظر : التقريب ص 526.
(109) انظر : تهذيب التهذيب ج5/ص408.
(110) صدوق كثير الخطأ، أخرج له الستة، انظر : التقريب ص 448.
(111) انظر : تهذيب التهذيب ج4/ص509.
(112) هو الحضرمي، ضعفه الازدي أخرج له ابن ماجة، انظر : التقريب ص 387.

وهو قريب منه عن إسماعيل نحوه «فتعقبه الحافظ قائلا «بل هو فوقه بكثير، يكفيك أن أبا حاتم قال فيه : صدوق» [113].

وإذا كان الحافظ يحتاط في تضعيف الثقة، فإنه أيضا يرد وهم من يوثق الضعيف، الذي قيل فيه صالح، أو وسط، أو غير ذلك من الألفاظ المشعرة بالضعف والوهن، وفي ترجمة فرج بن فضالة الحمصي [114] نقل المزي عن ابن مهدي، توثيقه فقال الحافظ «لا يغتر أحد بالحكاية المروية في توثيقه عن ابن مهدي، فإنها من رواية سليمان بن أحمد، وهو الواسطي، وهو كذاب» [115].

7- منهج الحفاظ ابن حجر في بيان الأوهام

للباحث المستقرئ لأوهام المتكلمين في الرجال من تهذيب التهذيب، أن يقف على منهج الحافظ ابن حجر في الدلالة على الأوهام، وردّها، وبيان الحق فيها، ومن معالم ذلك المنهج :

1- يفصل الحافظ ابن حجر غالبا بين كلامه لنفسه، وكلام المزي بفاصل، فيقول عقب حكاية المزي للوهم، «قلت»، وقد يستعمل هذه اللفظة ابتداء في مطلع ذكره للوهم.

2- يعتمد الحافظ ابن حجر في رد الوهم على المصادر الأصلية التي نبه أصحابها عليها، ومن هذه المصادر ما وقف عليه، ووصفه بأنه بخط مؤلفه، أو كتب بين يديه، وفيه أشياء كتبها المؤلف مستدركا بخطه [116].

3- وإذا لم تتهيأ للحافظ ابن حجر مراجعة الأصل، لكشف الوهم، أحال عليه بقوله «فيحرر هذا» [117].

4- يبين الحفاظ ابن حجر الواهم الأصلي، الذي تبعه غيره على الوهم [118].

5- يوازن الحافظ ابن حجر بين الأقوال، ويرجع منها قولا يرد به الوهم، ويؤيد ما

---

(113) انظر : تهذيب التهذيب ج4/ ص103.
(114) ضعيف أخرج له أبو داود والترمذي وابن ماجة انظر : التقريب ص 444.
(115) انظر : تهذيب التهذيب ج4/ ص483.
(116) انظر : تهذيب التهذيب ج1/ ص338 و519.
(117) انظر : تهذيب التهذيب ج2/ ص105.
(118) انظر : تهذيب التهذيب ج1/ص339.

اختاره بدليل النقل الصحيح تارة، أو بدليل الواقع والمشاهدة تارة أخرى [119]، وإذا عدم الأمران، رجع الى معرفته وعلمه، فرجع بهما [120].

6- إذا توقف الحافظ في شيء، لم يجزم أنه الحق، وما عداه وهم قال : «أظنه كذا وكذا...» [121] أو قال «... وليس ما قال ببعيد» [122].

7- عبارة الحافظ ابن حجر في بيان الأوهام - في الجملة - متأدبة، ومن عادته فيها أن يقول «... وغلط فلان» أو يقول «ما قاله فلان وهم... فكان الصواب...»، أو يقول «... فوهم ... وما أظنه إلا وهما» أو يقول : «... والظاهر أنه خطأ» [123]، وقد يعتذر الحافظ عن الواهم، فيرى أن ما وقع له «سبق قلم» [124].

خاتمة الدراسة

قصدت هذه الدراسة تتبع ما نبه عليه الحافظ ابن حجر من أوهام في تهذيب التهذيب مع بيان أسباب هذه الأوهام وحقيقتها، ومنهج الحافظ في كشفها وتعقب أصحابها.

ولعل أهم ما خلصت إليه الدراسة :

1- ليس «تهذيب التهذيب» اختصارا لتهذيب الكمال فحسب، بل لقد سبر فيه الحافظ ابن حجر أقوال المتكلمين في رجال الكتب الستة، وتتبعها من مصادر كثيرة ومتنوعة، وعرضها على ميزان النقد، فبين أوهام قائليها، وأوقف غيره من المتأخرين على أخطاء أصحابها.

2- صار «تهذيب التهذيب» - لهذا المعنى الذي أومأنا إليه - مصدرا لا غنى عنه لمن أراد الوقوف على خلاصة أقوال أهل العلم في رجال الكتب الستة، بعد موازنتها، وتحقيق القول فيها، وتخليصها من أوهام أصحابها، كما أنه صار مدخلا لا معدل عنه

(119) انظر : تهذيب التهذيب ج1/ص55 وج5/ص571).
(120) انظر : تهذيب التهذيب ج5/ص571.
(121) انظر : تهذيب التهذيب ج1/ص403.
(122) انظر : تهذيب التهذيب ج1/ص338.
(123) انظر : تهذيب التهذيب ج1/ص23 و27 و164. من طبعة دار الفكر 1404هـ.
(124) انظر : تهذيب التهذيب ج1/ص478.

لكتب الرجال المؤلفة قبله الى عهد المزي والذهبي، ولكتب العلل التي تعد مصادر بيان الأوهام، ومراجع كشف الأغلاط.

3- يكشف استقراء الأوهام المستخرجة من تهذيب التهذيب [125] عن تنوعها كما يكشف ذلك عن أسماء الواهمين الذين تفاوتت درجاتهم في العلم، وطبقاتهم في المعرفة بهذا الشأن، فمنهم من أهل الحديث : أبو داود الطيالسي وإسحاق بن راهويه، والبخاري، والترمذي، وابن حبان، وابن عدي والحاكم أبو أحمد، والحاكم أبو عبد الله، وابن عبد البر، وابن الجوزي، والمزي والذهبي... ومنهم من أهل التاريخ: الواقدي وخليفة بن خياط وبحشل، والخطيب مع تقدمه في الحديث على ما هو معروف.

ومنهم ممن كان له حظ واسع من العلوم : ابن حزم، ومنهم من أهل الانساب : الرشاطي والدمياطي.

4- نثر الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» من عيون قواعد الجرح والتعديل الشيء الكثير، فصار كتابه بذلك خزانة لهذا العلم، ومصدرا لهذا الفن، ولقد أعانه على ذلك، استحضاره الواسع لأقوال أهل العلم في الرواة، وموازنته بينها، مع بيان العثرات، وكشف الأوهام.

وبعد : فَحَرِي بكتاب هذا بعض شأنه، وتلك بعض صفاته، أن يراه أهل العلم مطبوعا في تحقيق حافل، وعمل علمي باهر يليق به، وبمنزلة صاحبه [126]. والله أعلم وأحكم.

---

(125) جردت أوهام المتكلمين على رجال الكتب الستة من تهذيب التهذيب فبلغت أكثر من أربعمائة وتسعين وهما في أسماء الرواة وأنسابهم وكناهم، وتواريخ وفياتهم وبلدانهم، وتصحيف أسمائهم، ومراتبهم في الجرح والتعديل وغير ذلك.

(126) طبع تهذيب التهذيب عدة طبعات من أشهرها الطبعة الهندية، وعليها خرجت باقي الطبعات، ولا أعرف طبعة محققة تحقيقا علميا على سبيل أهل العلم في إخراج الكتب القديمة، وعسى أن يتعاقب على تحقيقه جمهرة من طلبة العلم في رسائل علمية مقدمة إلى أقسام الدراسات العليا.